دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الساحل الأفريقي وتحدي الإرهاب والجماعات السلفية
المصدر:	مجلة الديمقراطية (وكالة الأهرام) - مصر
المؤلف الرئيسي:	كربوسة، عمراني
المجلد/العدد:	مج 9, ع 34
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2009
الشهر:	أبريل
الصفحات:	127 - 136
رقم MD:	339035
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex, EcoLink
مواضيع:	البطالة، أفريقيا، الإرهاب، محاربة الإرهاب، الجماعات الإسلامية، الفقر، الهجرة الغير شرعية، التطرف الديني، النظم السياسية، الاستبداد، الديمقراطية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/339035

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.



٢

الساحل الأفريقى وتحدى الإهاب والجماعات السلفية

عمرانى كربوسة
وباحث فى شئون الحركات الإسلامية وقضايا الإرهاب الدولى ـ الجزائر

تعتبر منطقة الساحل الإفريقى من المناطق الساخنة فى إفريقيا نظرا للتهديدات الأمنية التى تشهدها المنطقة، على رأسها الإرهاب، بحيث تشكل "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" تهديدا خاصة بانضمامها إلى التنظيم الدولى "القاعدة" تحت اسم "تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الاسلامى" تحت إمارة عبد المالك دوردكال المدعو "أبو مصعب عبد الودود" فى يناير ٢٠٠٧، فقد استفاد هذا التنظيم كثيرا من الفراغ السياسى الذى تمر به المنطقة المتمثل فى هشاشة البنى السياسية، فضلا عن الانفلات الامنى الناجم عن تقليدية الوسائل وعجزها عن مكافحة ومسايرة مختلف التهديدات الإرهابية، بالإضافة إلى عوامل سوسيو اقتصادية ساهمت بشكل أو بآخر فى تغذية وزيادة وتيرة العمليات الإرهابية على غرار الفقر والبطالة والهجرة غير الشرعية وتنامى ظاهرة التوتر العرقى والتطرف الدينى.

هذه العوامل وغيرها شكلت بالأساس أرضية خصبة لتجذر العمل الإرهابى فى المنطقة أو "مفرخة للإرهاب".

ونتيجة لذلك طرحت العديد من المبادرات لمواجهة تلك التهديدات أبرزها مبادرة(PAN-SAHEL) المرسومة وفق الإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة، ومبادرة الاتحاد الإفريقى خاصة بعد دورة الجزائر سبتمبر ٢٠٠٢.

فى ظل هذه التطورات وغيرها نطرح إشكالية مداخلتنا كالأتى: إلى أى مدى تشكل الجماعة السلفية للدعوة والقتال تهديدا إرهابيا حقيقيا لمنطقة الساحل الإفريقى، وما هى مبادرات مواجهة تلك التهديدات.

أولا- أسباب وعوامل تنامى ظاهرة الإرهاب فى الساحل الإفريقى :

قبل التطرق للعوامل، لابد من الإشارة إلى الإطار الجغرافى لمنطقة الساحل الإفريقى، حيث تتموقع فى المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، فهى تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسى غربا وتشمل الدول (السودان، التشاد، النيجر، مالى، موريتانيا والسينغال، وكثيرا ما تتوسع وفقا لحسابات جيو اقتصادية لتشمل بور كينافاسو، نيجيريا، بل وحتى جزر الرأس الأخضر(١).

أما بخصوص الأسباب والعوامل التى أدت إلى تغذية ظاهرة الإرهاب فى منطقة الساحل الإفريقى، وزادت فى نموها بطريقة سريعة ومتسارعة هى:

أ- العوامل السياسية :

١- ضعف الأداء المؤسساتى لاستحالة بناء آليات الوقاية وحل النزاعات الداخلية بأكثر فعالية و مصداقية، مما يجعل تدخل طرف أجنبى ثالث أمرا ضروريا (الجزائر فى أزمات الطوارق بمالى والنيجر).

٢- انتشار ظاهرة الاستبداد وغياب الديمقراطية والفساد السياسى الأمر الذى انعكس سلبا على الأداء الوظيفى للنظام السياسى لتلك الدول، فأغلب أنظمة دول الساحل على غرار دول العالم الثالث،أنظمة تم وراثتها من الاستعمار، ورغم التحولات المحلية والتطورات الدولية إلا أن معظمها لم تحاول تجديد بنيتها السياسية.

٣- فشل الدول الجديدة التى ورثت حدودا سياسية دون مراعاة الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية فى عملية البناء السياسى فاغلب دول الساحل تتميز بقدر كبير من الفشل وعدم الكفاءة فى إدارة الأزمات نتيجة القلاقل الإثنية والجهوية الطائفية والعرقية التى تنشأ هنا وهناك، (أزمة دارفور فى السودان، الطوارق فى النيجر ومالى، الصراعات العرقية فى موريتانيا..)(٢).

ب- العوامل الاقتصادية والاجتماعية :

وتتمثل فى العوامل المرتبطة بالبناء الهيكلى للاقتصاد والمجتمعى لمنطقة الساحل الإفريقى وتتمثل فى:

١- ضعف الأداء الاقتصادى والأزمات البيئية التى أنتجت أكثر من مليون ضحية لأزمات المجاعة فى الثلاثين السنة الماضية، إضافة إلى شيوع ظاهرة الفقر المدقع فى ظل التراجع الرهيب لمستويات التنمية، حيث لا تتراوح نسبة الدخل القومى فى دولة السودان ٠,٠٤٪ ودولة مالى لا تتجاوز ٠,٠١٪، كما أن أكثر من ٨٠٪ من سكان تشاد يعيشون تحت مستوى دولار واحد فى اليوم(**).

٢- انتشار شبكات التهريب المتعلقة بالأموال وتبييضها، حيث تؤكد العديد من الدراسات عن كميات الأموال المهربة تتجاوز بكثير الأرقام المقدمة نتيجة ضعف إلى غياب أجهزة الرقابة فى هذه المنطقة ويرجع ذلك إلى جغرافية المنطقة الشاسعة من جهة وكذا تواطؤ العديد من رجال الأمن مع مافيا التهريب لأسباب أو لأخرى.

- الأمر الذى جعل دول الساحل تعيش مستويات استدانة كبيرة وتبعية اقتصادية لتصبح هذه الدول مصنفة ضمن أقل الدول نموا فى العالم، والنيجر آخرها على الإطلاق.

٣- تنامى ظاهرة الصراعات الاثنية والعرقية فى المنطقة نتيجة غياب سياسة وطنية موحدة فى جهة، وضعف العدالة التوزيعية اجتماعيا من ناحية ثانية مما ينتج حالات من الإحباط السياسى الذى تخلق حركات التمرد والعنف السياسى على غرار مطالب الطوارق فى النيجر للاستفادة من واردات إنتاج وتصدير اليورانيوم(٣).

ج- العوامل الأمنية :

وهى العوامل المرتبطة بالبناء العسكرى لمؤسسات الجيش فى تلك الدول والمؤسسات الأمنية الأخرى (شرطة، الجمارك ...) وتحدد كالآتى:

١- الفراغ الأمنى الكبير الذى تتميز به المنطقة الذى يرجع بالأساس إلى ضعف الأجهزة الأمنية الرقابية وتقليديتها فهى لا تتواكب مع التطور العسكرى والعالمى فى مقابل امتلاك الجماعات الإرهابية للعديد من الأسلحة المتطورة قد لا تكون متوفرة للجيش النظامى لتلك الدول.

٢- الانتشار الرهيب لظاهرة التجارة السرية وغير الشرعية للأسلحة بشتى أنواعها وأشكالها، إضافة إلى جريمة المتاجرة بالمخدرات التى تعتبر الجريمة الأكثر خطورة وتفشيا فى المنطقة بحكم تحول منطقة الساحل لنقطة عبور أخطر أنواع المخدرات مثل (الكوكايين، الهروين ...) من أمريكا اللاتينية عبر إفريقيا الغربية لأوروبا ثم الساحل الإفريقى وعبر المغرب العربى.

٣- المزايا العملياتية، والناجمة عن الإتاحة الواسعة للأسلحة والمعدات الحربية بفعل الحروب والصراعات الداخلية العديدة فى المنطقة، فضلا عن الصراعات القبلية التى توفر أفرادا ذوى خبرة قتالية واسعة ومستعدين للتضحية بأنفسهم، إذا جرى تجنيدهم من جانب تلك الجماعات الإرهابية(٤).

د- العوامل الخارجية :

وحسب التقرير والذى أنجزه معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى حول القاعدة فى بلاد المغرب الاسلامى الذى جاء تحت عنوان: AL QAIDA Islamist Terrorism in North weastern Africa للباحث "EMILY HUNT" حيث يروج هذا التقرير لفكرة مفادها أن المغرب والجزائر يعتبران مركزا نشطا للإرهابيين فى منطقة شمال غرب إفريقيا .. وان الإرهاب الاسلامى فى غرب إفريقيا يعد شوكة فى خلق الولايات المتحدة الأمريكية(٥).

فالغريب فى التقرير الامريكى أنه يقر صراحة بأن الجماعة الجزائرية المسلحة غير معروفة جيدا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لكنه من جهة أخرى يعتبرها أخطر التنظيمات المسلحة فى شمال إفريقيا، والتى تمتد من الغرب إلى تشاد مرورا بالصحراء الجزائرية، كما أنه يمتد نشاطها حتى فى بعض الدول الأوروبية.

- كما أن التقرير ينتقد السلطات الجزائرية على وجه الخصوص على خلفية تقليلها من حدة خطورة الجماعة السلفية للدعوة والقتال: "التقليل من تهديدات الجماعات السلفية للدعوة والقتال من طرف مسئولين حكوميين يعتبر بمثابة خطأ فى تقييم هذه الجماعة .."(٦).

فالملاحظ فى هذا التقرير هو مدى تضخيم الولايات المتحدة الأمريكية لخطر الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وهدفها من ذلك هو إعطاء مبرر شرعى للتدخل فى المنطقة أو إقامة قواعد عسكرية فيها وهكذا ففى ظل التنافس الكبير بين القوى العظمى خاصة فرنسا على خلفية الاكتشافات البترولية فى المنطقة.

وبالتالى يمكن القول أن ما تراه الولايات المتحدة وفقا لإستراتيجيتها فى المنطقة أنه سيحد من خطر الجماعات الإرهابية فى المنطقة بقدر ما زاد ذلك فى خطف الأجانب والسياح، مما يعنى ارتفاع المنحى العملياتى للجماعة السلفية لدعوة القتال.

فهذه العوامل وغيرها ساهمت بطريقة أو بأخرى فى تغذية الأمن والاستقرار فى منطقة الساحل الإفريقى،

وذلك بارتفاع معدل التهديدات الإرهابية خاصة من طرف الجماعة السلفية للدعوة والقتال، والتى تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية خطرا حقيقيا يستوجب وضع استراتيجية لمواجهتها.

ثانيا- التهديدات الإرهابية للجماعة السلفية للدعوة والقتال فى منطقة الساحل الإفريقى :

تعد أكبر الجماعات الإرهابية الخطيرة فى منطقة الساحل الإفريقى نجد الجماعة السلفية للدعوة والقتال (G S P C) نشأت هذه الجماعة عام ١٩٩٦ من رحم الجماعة الإسلامية المسلحة فى الجزائر، والتى كانت تهدف إلى الإطاحة بالنظام الجزائرى القائم والإحلال محله الدولة الإسلامية من جهة، ومن جهة ثانية مواجهة المصالح الغربية فى المنطقة. وتم إدراجها فى القائمة السوداء للجماعات الإرهابية فى العالم عام ٢٠٠٢. وقد أعلنت رسميا انضمامها لتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن عام ٢٠٠٧ شهر يناير تحت اسم "تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى" تحت إمارة "عبد المالك دوردكال" المدعو "أبو مصعب عبد الودود". معلنة بذلك دخولها حيز الإرهاب الدولى بعدما كانت محلية النشاط (الجزائر)(٧).

وهنا نطرح تساؤلا حول أسباب التحاق الجماعة السلفية للدعوة والقتال بتنظيم القاعدة.

– حسب المختصين فى الشئون الجهادية منهم الباحث "فرهارد دخوستروخافار" مدير الدراسات بالمدرسة العليا لعلوم الاجتماع بباريس، ان إعلان الجماعة انضمامها إلى تنظيم القاعدة يمثل خطوة لتخطى عدم تمتعها بالشرعية الوطنية باتجاه الإرهاب الدولى. وذلك فى محاضرة ألقاها بمقر جريدة الوطن بالعاصمة الجزائرية تحت عنوان "الإرهاب الإسلامى من الجزائر إلى القاعدة" حيث يرى:

١- أن الجماعة يدخل اسمها ضمن الجيل الرابع من الإرهاب، على اعتبار أن الإرهاب ظهر عبر أجيال ثلاثة آخرها ظهر فى أوروبا فى سنوات السبعينيات.

٢- ويرى أن هذا الجيل من الإرهاب هدفه هو "بعث دم جديد فى مفهوم الإرهاب" واستعمال ما أمكن من التكنولوجيا لإعطائه طابعا مختلفا.

٣- وتعمل تلك الجماعات بعد التحاقها بالقاعدة، يجعلها قادرة على إدارة حرب دعائية مشتبهة بما يقوم به تنظيم "أسامة بن لادن" من خلال قنوات إعلامية على الانترنت خصوصا.

٤- ويؤكد "فرها رد" إن هناك خلطا بين مفهوم العنف الدولى والإرهاب الدولى، موضحا أن هناك عنفا فى كشمير مثلا أو فلسطين والشيشان، هذا العنف له مبرراته الوطنية، لأن هناك فئات تدعمه وأصحابه له بالانتماء، أما العنف الآخر (الإرهاب الدولى)، فهو لا يمتلك أى انتماء ويقوده تنظيم القاعدة، ويعمل على جر كل التنظيمات الإرهابية التى تتمتع بدعم شعبى، وهذا "التطرف" الذى يجمع حسب "فرهارد" جميع التنظيمات على غرار الجماعة السلفية للدعوة والقتال(٨).

لكن وبغض النظر عن شرعية أو عدم شرعية نشاط الجماعة السلفية للدعوة والقتال يبقى تهديدها قائما فى منطقة الساحل الإفريقى عموما والجزائر خصوصا ومن أبرز تهديداتها الأمنية نجد:

١- عملية اختطاف ٣٢ سائحا أوروبيا، كان منهم ١٦ ألمانيا، و١٠نمساويين، وسويدى وهولندى، وظلت تحتجزهم لعدة أسابيع، ثم إطلاق سراحهم على دفعتين، الأولى فى منتصف مايو ٢٠٠٣، والثانية، فى منتصف أغسطس من العام نفسه، وتشير بعض التقارير إلى أن تحرير هؤلاء الرهائن جرى خلال عملية عسكرية مشتركة بين عدد من دول الساحل الإفريقى مع مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية فى تخطيط هذه العملية(٩).

٢- كما شهدت العمليات الإرهابية فى الجزائر تحولا نوعيا، فمن الاغتيالات الفردية إلى المجازر إلى العمليات الانتحارية والتى أبرزها محاولة اغتيال رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بعملية انتحارية بمدينة باتنة (شرق العاصمة الجزائرية) عقب زيارة الرئيس لها فى ٥ سبتمبر ٢٠٠٧، هذا العملية التى راح ضحيتها حوالى ١٩ قتيلا و أكثر من ١٠٠ جريح من المدنيين، ومنفذ العملية بالزرق هوارى"المدعو"أبو المقداد الوهرانى"(١٠).

٣- كما تعرف الجماعة توسعا فى منطقة الساحل ومنها موريتانيا، حيث انضم مؤخرا حوالى ٤٠ الى ٥٠ فردا موريتانيا إلى تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى، علما أن الاتصالات ترجع إلى عام ٢٠٠٤ عندما طلبت جماعة موريتانية التدريب على القتال من الجماعة السلفية للدعوة والقتال بهدف الذهاب إلى العراق لمواجهة القوات الأمريكية هناك، وتؤكد العديد من التقارير أن هذه الجماعة المنظمة للتنظيم تعتبر أكثر تدريبا وخبرة على القتال مما ينذر باتساع العمليات الإرهابية فى المنطقة و الزيادة فى نوعيتها(١١).

٤- وانطلاقا من تلك التهديدات وغيرها الممارسة من طرف الجماعة السلفية للدعوة والقتال، فان استراتيجياتها يمكن تحديدها فى النقاط الآتية:

أ- العمل على تجنيد عناصر جديدة غير معروفة وغير مطلوبة من قبل مصالح الأمن فى سن المراهقة، بما يمكن قولبتهم وفق الأهداف الموضوعة من قبل قادة التنظيم وتوظيفهم فى العمليات الانتحارية على أساس أن اختيار انتحاريين جددا غير مدرجة أسماؤهم فى قائمة المطلوبين امنيا، يسهل عملية تحركهم وأفضلية اختيارهم للمكان والزمان عند مهاجمتهم للنقاط التى يستهدفونها وهو ما يعطى نوعية أكبر للهدف.

ب- استعمال الأسلوب الانتحارى فى استهداف النقاط المخطط لها، والأهداف التى يمكن أن تقود إلى تحقيق مكاسب إعلامية، مثل استهدافها لمبنى قصر الحكومة الجزائرية أحد رموز السيادة الوطنية فى ١١ ابريل ٢٠٠٧.

جـ- استخدام تكنولوجيا الانترنت لنشر أفكارها الجهادية من جهة، وكسب منخرطين جددا خاصة من فئة الشباب من جهة ثانية، وتمرير وتسريع مختلف مخططاتها الإرهابية من جهة ثالثة، وهو ما جعل وزير الدولة وزير الداخلية "نور الدين يزيد زرهونى" يؤكد على ضرورة متابعة ومراقبة مواقع الانترنت نتيجة للدور الخطير الذى تلعبه فى تغذية العنف والإرهاب فى المنطقة.

ونتيجة لتلك التهديدات والإستراتيجية التى تميز تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى، أصدرت الولايات المتحدة تقريرا يؤكد على مدى خطورة التنظيم فى منطقة الساحل، تحت عنوان "الإرهاب الإسلامى فى شمال غرب إفريقيا". بحيث أن الرجل الثانى فى تنظيم القاعدة "أيمن الظواهرى" أعلن عن تحالف جديد مع الجماعة السلفية للدعوة والقتال فى شهر أغسطس ٢٠٠٦.

وبغض النظر عن مدى خطورة تهديدات الجماعة السلفية للدعوة والقتال فى منطقة الساحل والتضخم الإعلامى الذى تثيره أمريكا حولها -كما أشرنا إلى ذلك سلفا، يبقى أن اعتماد هذا التنظيم على العمليات الانتحارية يشكل نقلة نوعية فى مساره الذى بدأ بالاغتيالات والمجازر خاصة بعد انضمامه لتنظيم القاعدة، وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا على مصالح دول المنطقة مقارنة بالأساليب المعتمدة من قبل، ومن ناحية أخرى يؤكد مختصون أن لجوء هذا التنظيم إلى العمليات الانتحارية يعكس مدى ضعف قدراتها وعجز أفرادها عن المواجهة العسكرية الميدانية، الأمر الذى يفسر الخسائر التى تكبدها هذا التنظيم منذ نشأته،حيث خسر ١٣ أميرا أبرزهم "حسان الخطاب" مؤسس الجماعة، فاللجوء إلى العمل الانتحارى يعبر عن مدى تدهور هذه الجماعة.

لكن أصحاب التنظيم يرون العكس، ذلك على اعتبار أن العمليات الانتحارية تخلق خسائر ثقيلة فى صفوف العدو -حسب رأيهم، وهذا مقارنة بالخسائر فى صفوف منفذى العملية إضافة إلى أن تلك العمليات من شأنها أن تحقق الصدى الإعلامى الكبير والواسع على الصعيد المحلى والإقليمى والدولى، وهو ما تصبو إليه معظم الجماعات الإرهابية فى العالم.

ثالثا- آليات مكافحة الإرهاب فى منطقة الساحل الإفريقى :

ويقصد بها الاستراتيجيات الإقليمية والدولية لمواجهة التهديدات الإرهابية عموما والجماعة السلفية للدعوة والقتال خصوصا فى منطقة الساحل الإفريقى، ويمكننا معالجة هذه الاستراتيجيات وفقا لمستويات ثلاثة هى:

أولا- مستوى الاتحاد الإفريقى /حيث أخذت مسألة مكافحة الإرهاب حيزا رئيسيا فى اهتمامات المنظمة الجديدة(١٢).

حيث ارتكز التعامل مع ظاهرة الإرهاب على أنها لا تعتبر فقط عملا خارجا عن القانون وانتهاكا لحقوق الإنسان، وإنما يعتبر أيضا عقبة كبيرة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الدول الإفريقية.

فقد تضمن الاتفاق التأسيسى للاتحاد إدانة الأعمال الإرهابية فى حين أن البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقى تضمن تأكيدات واضحة على قضايا مكافحة الإرهاب، وضرورة تنسيق الجهود، وكذا العمل على تنفيذ مختلف الاتفاقيات الإفريقية، فى هذا المجال، وتعتبر مبادرة الجزائر المنعقدة بتاريخ ١١-١٤ سبتمبر ٢٠٠٢ مبادرة متميزة فى مجال مواجهة الإرهاب، حيث جاء فيها:

١- القضاء على مصادر الجماعات الإرهابية.

٢- تبادل المعلومات بين الدول الإفريقية فى مختلف مجالات مكافحة الإرهاب.

٣- تحديد خطة دقيقة ومركزة لأدوار مجلس الأمن الإفريقى ومفوضية الاتحاد الإفريقى، والمركز الإفريقى لدراسات وبحوث الإرهاب.

٤- تحديد مجالات التعاون بين الدول الإفريقية فى مجالات الشرطة والسيطرة على الحدود.

٥- العمل على تنسيق الجهود على المستويات الإقليمية والقارية والدولية(١٣).

وفى هذا السياق عمل الاتحاد الإفريقى على إنشاء وحدة لمكافحة الإرهاب، مهمتها متابعة تنفيذ اتفاقية مكافحة الإرهاب فى إفريقيا، وتعمل هذه الوحدة بصورة مباشرة مع المركز الإفريقى لدراسات وبحوث الإرهاب، حيث تتلقى الوحدة التقارير الوطنية من الدول الأعضاء فى الاتحاد تتعلق بقضايا مكافحة الإرهاب. ثم تقوم بإعداد قائمة بالإفراد والمنظمات المتورطة فى الأنشطة الإرهابية، فضلا عن قادة شبكات الدعم المالى واللوجيستيكى العابرة للحدود، والتى تتولى تمويل وإسناد العمليات الإرهابية.

وقد تم عقد القمة الرابعة للاتحاد التى شهدت بحق تطورا بارزا فى الجهود الإفريقية لمكافحة الإرهاب، حيث تم فى هذه القمة المنعقدة فى العاصمة النيجيرية "ابوجا" إقرار معاهدة الاتحاد الإفريقى لعدم الاعتداء والدفاع المشترك حيث نصت (المادة ٥) منها على:

- أن تقوم الدول الأعضاء بتكثيف المشاركة والتعاون فى كافة المجالات المرتبطة بمكافحة الإرهاب الدولى والجريمة المنظمة العابرة للقارات.

كما نصت (المادة ١٣) منها على:

أ- إنشاء المركز الإفريقى للدراسات وبحوث الإرهاب ووظيفته:

١- نشر وجمع المعلومات والدراسات والتحليلات عن الإرهاب والجماعات الإرهابية.

٢- توفير برامج تدريبية من خلال تنظيم اجتماعات ومؤتمرات من أجل مواجهة الإرهاب فى المنطقة.

٣- مساعدة الدول الإفريقية فى تطوير الخبراء والاستراتيجيات الخاصة بمكافحة الإرهاب(١٤).

رابعا- المبادرات الأمريكية حول الارهاب فى الساحل الإفريقى :

قبل التطرق إلى المبادرة الامريكية فى المنطقة من الضرورى الإشارة إلى دوافع الاهتمام الأمريكى بمكافحة الإرهاب فى المنطقة وتتمثل فى:

١- حساسية منطقة الساحل الجيو أمنية، والمتمثلة فى وجود اليورانيوم (النيجر خصوصا)، إضافة إلى الاكتشافات النفطية والغازية.هذه الأخيرة التى تعتبر اكبر هدف للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها محركا استراتيجيا للسياسة الامريكية، ونظرا لأن منطقة الساحل حسب خبراء الطاقة، تعتبر فى الـ ١٠ سنوات القادمة خليجا جديدا للبترول والغاز(١٥).

٢- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه المنطقة تعتبر ساحة خصبة أمام الجماعات الإرهابية لجذب الأفراد إلى أفكارها المتطرفة على أوسع نطاق ممكن، وتجنيده للمشاركة فى عملياتها الإرهابية وذلك باستفادتها من الفراغ السياسى والامنى الايديولوجى لتلك الدول وتغذيها كذلك حالات الفقر والأمراض المزمنة والتناحرات الطائفية.

٣- أما الكثير من الدول الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقى خصوصا حسب الإدارة الامريكية طبعا تفتقر إلى القدرات الذاتية التى تتيح لها امتلاك قدرة أفضل على مكافحة الإرهاب وهو ما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل بقوات عسكرية، أو بمساعدات لوجيستيكية كثيفة لمساعدة تلك الدول فى جهود مكافحة الإرهاب وهو ما يفسر الجولتين اللتين قام بهما الرئيس "كلينتون" للقارة السمراء(١٦) وهو ما سنوضحه فى المبادرات الامريكية فى المنطقة

خامسا- أهم الجهود الامريكية ومبادرتها فى المنطقة :

يمكن الإشارة هنا إلى "مبادرة الساحل" (Pan Sahel initiative) فى ٧ نوفمبر ٢٠٠٢، حيث جاء فى تصريح أعلنته الدول الامريكية ما يلى: ".. أن هذه المبادرة هى جهود لمساعدة كل من مالى، النيجر، تشاد، موريتانيا، فى تعقب والرد على الجماعات المشكوك فيها سواء المهربة للسلع أو الجماعات الإرهابية التى تنشط داخل وخارج حدودها عن طريق التدريبات والمساعدات والتعاون"(١٧). وهذه المبادرات تتألف من شقين:

* الشق الأول: يتعلق بتبادل المعلومات بشأن الجماعات الإرهابية وجماعات تهريب السلع وعصابات المتاجرة بالسلاح التى تتعامل معها فى المنطقة.

* الشق الثانى: فيختص بتكوين وتأهيل القوات المسلحة ودعمها بعتاد إلكترونى حديث لتعزيز مراقبة الحدود إضافة إلى إجراء تمارين عسكرية مشتركة مع قوات تشادية، موريتانية، نيجيرية، وقد قامت الإدارة الامريكية عام ٢٠٠٤ برفع الميزانية المخصصة للإنفاق على هذه المبادرة من ٧ ملايين دولار إلى ١٢٠ مليون

دولار بهدف الزيادة من كميات الأسلحة المقدمة لدول المنطقة.

كما تشير بعض تقارير أن الإدارة الامريكية قامت بنشر قوة من الوحدات الخاصة مؤلفة من حوالى ٤٠٠ جندى على شريط الساحل الإفريقى.

وفى عام ٢٠٠٥ قامت الولايات المتحدة بتوسيع مبادرة الساحل لتضم ١٠ دول هى: الجزائر، تشاد، مالى، موريتانيا، النيجر، تونس، السنغال، نيجيريا، المغرب. مع إمكانية انضمام ليبيا للمبادرة وأطلق عليها اسم "مبادرة الساحل الكبرى" وخصص لها مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتنفيذ عمليات تدريب القوات المسلحة للدول المشاركة فى الميدان(١٨).

- كما تطورت الإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة إلى درجة مطالبتها بضرورة إقامة قواعد عسكرية فى إفريقيا عموما والساحل خصوصا، ولعل مطالبة الإدارة الامريكية باقامة قواعد عسكرية فى الصحراء الجزائرية يدخل فى هذا الإطار، والتى رفضتها الحكومة صراحة ومباشرة على لسان وزير خارجيتها فى الإذاعة الوطنية "ترفض الجزائر إقامة قواعد عسكرية أمريكية فى الصحراء، أو فى أى منطقة فى الجزائر"، فى حين رحبت بعض دول الساحل بهذه القواعد على غرار مالى.

وقد اتخذت الاستراتيجية الأمريكية أساليب عدة فى المنطقة كاعتمادها على الحرب الوقائية-Pre) amptive war)، والتى تعنى الحيلولة دون أن تصبح أى دولة أو منطقة مصدر تهديد للمصالح الامريكية، من خلال ثلاث مهام رئيسية هى:

أولا- العمل على كسب القلوب من خلال المساعدات الإنسانية ومواجهة مختلف الأمراض والمشاكل التى يتخبط فيها أفراد المنطقة، بهدف استغلالهم من طرف الجماعات الإرهابية.

ثانيا- العمل على تأهيل شعوب المنطقة حتى تكون قادرة على القيام بنفسها بأعمال مكافحة الإرهاب من دون الحاجة إلى تدخل القوات الامريكية، كالتدريبات التى تقوم بها القوات الامريكية مع قوات دول الساحل.

ثالثا- العمل على امتلاك القدرات العملياتية للقيام بعمليات عسكرية فعلية فى المنطقة، وهى مهمة تنطوى على طبيعة عملياتية فعلية، بخلاف المهمتين الأولى والثانية، اللتين تتسمان بطبيعة وقائية(١٩).

ثالثا- مستوى هيئة الأمم المتحدة، وتتمثل فى مختلف القرارات والإجراءات الصادرة عن الأهمية فى سبيل مواجهة ومكافحة العمليات الإرهابية.

ويمكن الإشارة هنا إلى أهم القرارات الصادرة عنها كقرار ١٣٧٣ الصادر عن مجلس الآمن بتاريخ 28 سبتمبر ٢٠٠١، جاء فى ديباجته "أن الإرهاب الدولى يعد تهديدا للسلم والأمن الدوليين، والحق الفردى والجماعى فى الدفاع عن النفس المقرر فى المادة (٥١) من الميثاق وتكرر التأكيد عليه فى القرار ١٣٧٨، حيث تقر إنشاء لجنة تضم أعضاء مجلس الأمن لمتابعة تنفيذ هذا القرار وتلقى التقارير من الدول خلال ٩٠ يوما وفق جدول زمنى واقتراح خطوات التنفيذ الكامل للقرار(٢٠).

فى عام ٢٠٠٤ أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٥٣٥ القاضى بإنشاء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بهدف توفير مستشارين من الخبراء فى مكافحة المجالات التى تناولها القرار ١٣٧٣ فضلا عن الحث على ضرورة التعاون والتنسيق داخل المنظومة الأمنية وفى مابين الهيئات الإقليمية كالاتحاد الإفريقى وحكومات الدول(٢١).

وبتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠٠٦ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب، تتمثل فى قرار وخطة عمل لتحسين الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب، وهى المرة الأولى التى تتفق فيها الدول الأعضاء على نهج استراتيجى وتنفيذى موحد لمكافحة الإرهاب وتتركز هذه الإستراتيجية على:

١- إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وأنواعه ومظاهره أيا كان مرتكبه وأينما ارتكب وأيا كانت أغراضه وأهدافه.

٢- إدانة منسقة وقاطعة وقوية، مع تحديدها تدابير ملموسة لمعالجة الأوضاع التى تفضى إلى انتشار الإرهاب.

٣- تعزيز قدرة الدول والأمم المتحدة فرديا وجماعيا على قمع الإرهاب ومكافحته.

٤- كفالة حمايوة حقوق الإنسان والتمسك بسيادة القانون فى ذلك كله(٢٢).

المراجع :

١- امحند برقوق، "الساحل الإفريقى بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، العالم الاستراتيجى، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد الأول، يناير ٢٠٠٨، ص١٢.

٢- المرجع السابق.

٣- المرجع السابق، ص١٣.

٤- أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الدولى فى إفريقيا .. الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة، كراسات إستراتيجية، منشورات الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١٨٣، سنة ١٩ يناير ٢٠٠٥، ص١٤.

٥- جريدة الشروق اليومى الجزائرية، العدد ١٤٤٤، بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٠٧.

٦- المرجع السابق.

٧- واشنطن تريد دورا أكبر لمكافحة الإرهاب فى دول الساحل متحصل عليه من: www.alalam,ma/articla.Php3/id-articale17/02/2007

٨- جريدة الخبر اليومى الجزائرية، العدد ٤٩٩٣٩، الصادر فى ٢٧ فبراير ٢٠٠٧.

٩- أحمد إبراهيمى محمود، الإرهاب الدولى فى إفريقيا الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة، مرجع سابق، ص٢٠.

١٠- جريدة الشروق اليومى الجزائرية، العدد ٢٠٩٦ الصادر فى ٢٠٠٧/٩٨/١٢. ص٤.

١١- جريدة الخبر اليومى الجزائرية، العدد ٥٣١٥، الصادر بتاريخ ٨ مايو ٢٠٠٨، ص٣١.

١٢- منظمة الاتحاد الإفريقى حلت محل منظمة الوحدة الإفريقية منذ أن دعيت ليبيا إلى قمة إفريقية استثنائية فى سيرتا ٠٩/ ١٩٩٩ من أجل التباحث فى سبيل تعزيز التعاون والوحدة للدول الإفريقية، كما ركزت على أوجه الفشل التى أصابت التعاون والوحدة للدول الإفريقية، كما ركزت على أوجه الفشل التى أصابت أداء منظمة الوحدة، لاسيما مجال التعاون فى حل الصراعات الداخلية، وقد تبنت قمة لومى (طوكيو) فى يوليو ٢٠٠٠ قرار إنشاء منظمة الاتحاد الإفريقى التى تتمتع بصلاحيات واسعة، وأسند لها مهمة حفظ السلام والتدخل الانسانى وتسوية النزاعات فى المنطقة الإفريقية.

١٣- أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص٣٣.

١٤- المرجع السابق، ص ص٣٤-٣٥.

١٥- امحند برقوق، الساحل الإفريقى بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، مرجع سابق، ص١٣.

١٦- أحمد إبراهيمى محمود، مرجع سابق، ص٤١.

17- Les etatd du sahel de coordorment avec washingtion: www.rpi . fr/ actifr/ articles 067/ articl . 37-497

١٨- أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص٤٣.

١٩- المرجع سابق، ص٤٧.

٢٠- عبدالله الأشعل، تطور الجهود القانونية لمكافحة الإرهاب، السياسة الدولية، العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢، ص٦٢.

٢١- مجلس الأمن، لجنة مكافحة الإرهاب: www.un/org/arabicterrorism

٢٢- سارة مرابطى، الآليات القانونية لمكافحة الإرهاب، العالم الاستراتيجى، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية العدد الأول. الصادر فى ٦ يناير ٢٠٠٨، ص١٤.

٢٣- أيمن الظواهرى يعلن التحاق التنظيم الليبى بالقاعدة متحصل عليه من:

www.islamonline. Net, 1/06/2008.